الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

الدورة العادية الرابعة
2026-2025

محضر جلسة

لجنة المالية والميزانية

تاريخ الجلسة: الثلاثاء 21 جويلية 2026

قاعة الجلسة: القاعة عدد 02

جدول الأعمال: الاستماع إلى رئيس مدير عام شركة فسفاط قفصة والمجمع الكيميائي التونسي وممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة الصناعة والطاقة والمناجم حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 3 نوفمبر 2025 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والمتعلقة بالقرض المسند إلى شركة فسفاط قفصة للمساهمة في تمويل مشروع اقتناء معدات منجمية حديثة وتركيز وحدة متطورة للترشيح بالضغط العالي لمعالجة المياه المستعملة CAPSA عدد 49-2026 ومشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 1 ديسمبر 2025 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمتعلقة باتفاقية المرابحة المبرمة بين المجمع الكيميائي التونسي والمؤسسة المذكورة للمساهمة في تمويل استيراد اسمدة عدد 50-2026 ومشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 2 ديسمبر 2025 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمتعلقة باتفاقية المرابحة المبرمة بين المجمع الكيميائي التونسي والمؤسسة المذكورة للمساهمة في تمويل استيراد اسمدة 51-2026. والذي طلب فيهم استعجال النظر.

الحضورات:

- عدد أعضاء اللجنة الحاضرون: (08)
- عدد أعضاء اللجنة المعتذرون: (01)
- عدد أعضاء اللجنة الغائبون: (06)
- الحاضرون من غير أعضاء اللجنة: (08)

توقيت افتتاح وختم الجلسة:

- الافتتاح: الساعة 10.30
- الختم: الساعة 15.11

مداولات اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم 21 جويلية 2026، للاستماع إلى رئيس مدير عام شركة فسفاط قفصة والمجمع الكيميائي التونسي وممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة الصناعة والطاقة والمناجم حول مشاريع القوانين 49-50-51-2026 والذي طلب فيهم استعجال النظر.

واستهلت اللجنة أشغالها بالنظر في مشروع القانون المتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بين شركة فسفاط قفصة والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لتمويل مشروعCAPSA عدد 49-2026.

وفي بداية الجلسة تولى ممثلو وزارة الصناعة والمناجم والطاقة وشركة فسفاط قفصة تقديم عرضا مفصلا حول مشروع اتفاقية القرض المبرمة بين شركة فسفاط قفصة والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والمخصصة لتمويل مشروع CAPSA، مبينين أن هذا المشروع يندرج ضمن الاستراتيجية الوطنية الرامية إلى تطوير قطاع الفسفاط وتحسين تنافسيته، من خلال تحديث وسائل الإنتاج واعتماد تقنيات حديثة تمكن من رفع المردودية الاقتصادية وتعزيز الاستدامة البيئية، وذلك وفق مقاربة تقوم على تحقيق إنتاج أكثر نجاعة، وحسن استغلال الموارد الطبيعية، والمحافظة على البيئة.

وأوضحوا أن المشروع يتكون من عنصرين رئيسيين متكاملين، يتمثل أولهما في اقتناء معدات وآليات جديدة للمناجم السطحية بهدف الرفع من الطاقة الاستخراجية بنسبة تناهز30 % مقارنة بالطاقة الحالية، في حين يتعلق العنصر الثاني بتركيز وحدات للترشيح بالضغط العالي قصد تحسين استرجاع

المياه الصناعية والمحافظة على الموارد المائية، بما يسمح بالترفيع في نسبة استرجاع المياه إلى حوالي 90 %، مقابل نسبة لا تتجاوز حاليا 60 %.

وفيما يتعلق بالجوانب المالية للاتفاقية، بينوا أن القيمة الجملية للقرض تبلغ 110ملايين أورو، يسدد على امتداد عشر سنوات مع التمتع بفترة إمهال مدتها ثلاث سنوات، ويخضع لنسبة فائدة تعادل أوريبور زائد واحد بالمائة، إضافة إلى عمولة تعهد سنوية بنسبة 0.5 % وعمولة افتتاح تعادل واحد بالمائة من مبلغ القرض، على أن يحظى القرض بضمان الدولة التونسية .وأشاروا إلى أن اعتمادات التمويل ستوزع بين 69.3مليون أورو مخصصة لاقتناء الآليات الجديدة و 39.6مليون أورو موجهة لإنجاز مشروع وحدات الترشيح بالضغط العالي.

وبخصوص المكون الأول للمشروع، أوضح ممثلو شركة فسفاط قفصة أن اقتناء الآليات الثقيلة سيمكن من الرفع في الطاقة الاستخراجية بحوالي 2.5مليون طن سنويا من الفسفاط الخام، وهو ما سينعكس مباشرة على إنتاج الفسفاط المرشح الذي سيرتفع بنحو 1.5مليون طن سنويا .وبينوا أن البرنامج يتضمن اقتناء تسع عشرة شاحنة ثقيلة تتراوح حمولتها بين 90و110 أطنان، منها أربع عشرة شاحنة مخصصة لتدعيم الأسطول الحالي وخمس شاحنات لتعويض المعدات المتقادمة، مع الإشارة إلى أن الأسطول الحالي للشركة يتكون من 94شاحنة تم اقتناؤها خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1999 و2024.

وأضافوا أن المشروع يشمل كذلك اقتناء خمس محملات هيدروليكية بسعة تتراوح بين 14 و18 مترا مكعبا، منها أربع وحدات لتدعيم الأسطول ووحدة لتعويض المعدات القديمة، علما وأن الشركة تمتلك حاليا 30محملة تم اقتناؤها بين سنتي 2004و2023 .كما يتضمن البرنامج اقتناء أربع حفارات متخصصة، اثنتان منها حفارات دورانية لتعويض المعدات الحالية، واثنتان تعملان بالطرق ومخصصتان للمناجم ذات الانحدار المرتفع وللمقاسم الجديدة، إضافة إلى اقتناء 16آلية مساندة تتوزع بين سبع شاحنات لرش المسالك وتسع ماسحات، وهو ما من شأنه تحسين ظروف السلامة والرفع من المردودية التشغيلية بنسبة تقدر بحوالي 15 %.

وفي السياق ذاته، تم تقديم معطيات حول التوزيع الجغرافي للطاقة الإنتاجية، حيث أوضح ممثلو الشركة أن القدرة الإجمالية لإزاحة الغطاء المنجمي تقدر بحوالي 26مليون طن، موزعة على ستة مناجم سطحية وفق أولويات إنتاجية واستراتيجية تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل منجم ومتطلبات استغلاله.

أما بخصوص المكون الثاني للمشروع، فقد أوضح ممثلو الشركة أن اعتماد وحدات الترشيح بالضغط العالي يهدف إلى معالجة إحدى أبرز الإشكاليات التي تواجه نشاط الشركة، والمتمثلة في محدودية الموارد المائية. وبينوا أن المنظومة الحالية لمعالجة الفضلات الطينية تعتمد أساسا على الترسيب الطبيعي، وهو ما يؤدي إلى ضياع كميات هامة من المياه وعدم تجاوز نسبة استرجاعها 60%، في حين تسمح تقنية الترشيح بالضغط العالي برفع هذه النسبة إلى أكثر من 90 %، بما ينسجم مع أفضل الممارسات والتقنيات المعتمدة دوليا.

وأضافوا أن هذا المشروع يكتسي أهمية خاصة في ظل ما يشهده الحوض المنجمي من إجهاد مائي متزايد وتراجع مستمر في الموارد المائية الجوفية، بالتوازي مع التوجه نحو مضاعفة إنتاج الفسفاط المرشح من 4.2ملايين طن حاليا إلى 9.5 ملايين طن في أفق سنة 2035، وهو ما يجعل تحسين التصرف في المياه شرطا أساسيا لضمان استمرارية النشاط المنجمي وتحقيق الأهداف الإنتاجية المرسومة.

كما استعرض ممثلو الشركة مختلف مراحل تنفيذ المشروع، مبينين أن الفترة الممتدة بين أوت وأكتوبر 2026 ستخصص لإنجاز التجارب المخبرية واستكمال الدراسات الفنية، على أن يتم خلال الفترة الممتدة بين ديسمبر 2026 وفيفري 2027 إعداد وإطلاق طلب العروض الدولي لاقتناء وتجهيز وحدات الترشيح. وأوضحوا أنه سيتم خلال السداسية الثانية من سنة 2027 تركيز أول وحدة ترشيح بمغسلة كاف الدور باعتبارها المشروع النموذجي ذي الأولوية، قبل تعميم هذه التقنية تدريجيا على جميع المغاسل الثمانية في أفق موفى سنة 2030.

وأشاروا إلى أن المشروع يحقق جملة من المكاسب البيئية والاقتصادية، من أبرزها الترفيع في نسبة استرجاع المياه الصناعية من 60% إلى أكثر من 90 %، والتقليص من استهلاك المياه الجوفية، فضلا عن تجنب نفقات سنوية تقدر بحوالي 16مليون دينار كانت ستخصص لحفر آبار جديدة لتأمين حاجيات الشركة من المياه، بما ينعكس إيجابا على كلفة الإنتاج وعلى استدامة استغلال الموارد الطبيعية.

وفي ختام العرض، أكد ممثلو الجهة المبادرة أن المشروع يسير وفق خارطة طريق واضحة تمتد من مرحلة التجارب المخبرية إلى مرحلة التعميم الكامل للتقنية على مختلف المغاسل، مشيرين إلى أن المنافع المنتظرة من هذا الاستثمار ليست مقتصرة على الرفع من الإنتاج فحسب، وإنما تشمل أيضا تحسين الكفاءة التشغيلية، وترشيد استهلاك الموارد المائية، والحد من التأثيرات البيئية، وتعزيز قدرة شركة فسفاط قفصة على الاستجابة لمتطلبات السوق وضمان استدامة نشاطها على المدى الطويل.

ولدى تدخلها، أفادت ممثلة وزارة الاقتصاد أن هناك عدة جوانب تم تكريسها وتثبيتها في عملية تمويل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لمشروع CAPSA الذي يهم مجالا يحظى بعناية خاصة من هذا البنك الذي يقوم باستمرار بتمويل هذا النوع من المشاريع لدى مختلف دول العمليات. كما أن هذا الممول قد أبدى من المرونة والقدرة على التفاعل الإيجابي مع المستجدات ما يعزز القدرة على التعهد بالإنجاز. إلى جانب الشروط المالية المقترحة لهذه العملية والتي تأخذ بعين الاعتبار مكوناتها والآجال الضرورية لاستكمالها. هذا بالإضافة إلى قيمة الدعم الفني المتعهد به من قبل البنك لمرافقة هذا المشروع في جوانبه الإجرائية والتعصيرية والتكوينية وعلى مستوى الحوكمة، والذي يصل إلى حدود 7 مليون أورو، أي ما يفوق 6 % من قيمة القرض. حيث تم العمل على أن يتم توجيه هذه المساندة نحو الحاجيات الحقيقية وذات الأولوية بالنسبة للمؤسسة المعنية، مع الالتزام بتمكين المؤسسة من تحديد العناصر المرجعية لهذا الدعم وبلورة مختلف جوانبه ومكوناته.

وهذه الجوانب تتمثل أساسا من حيث:

- مجال التدخل والتوجه نحو الشريك المالي القادر على تقديم الإضافة للمشروع على مستوى الإنجاز والتنفيذ والذي لديه القدرة على استيعاب جميع الجوانب الفنية والتقنية للمشروع.
- نوعية التمويل وما إذا كان خاضعا لقيود قد تحد من مجال تدخل الجانب التونسي على مستوى اختيار المقاولات والمصنعين والمزودين..
- إجراءات التمويل وما إذا كان يخضع لمسار مطولا منذ تقديم طلب التمويل والقيام بعملية التقييم والحصول على موافقة مراكز القرار لدى الممول، إلى حين استكمال الوثائق التعاقدية وتحرير الموارد.
- الشروط المالية للتمويل ومدى استجابتها لإمكانات وضغوطات الجانب التونسي على مستو نسبة الفائدة وآجال السداد وفترة الامهال في علاقة بسيرورة المشروع وآجال مردوديته.
- قدرة الممول على التفاعل والتأقلم الفوري مع أي تكلفة إضافية قد تطرأ على المشروع واستعداده المسبق للرفع من قيمة التمويل.
- المرونة في التعامل مع العوائق والمستجدات التي قد تعطل عمليات السحب على غرار صعوبة استيفاء بعض الشروط المسبقة أو تجاوز آجال صلوحية القرض...

- قدرة الممول على توفير الدعم الفني الضروري لقيادة وتنفيذ المشروع بما يمكن من تحسين الصبغة التفاضلية للتمويل من خلال إرفاقه بهبة موجهة للأنشطة التي لا يمكن القبول بتمويلها عل القرض، وبما يسمح بتقديم الدعم الفني الضروري للجهة الحاملة للمشروع في علاقة بإتمام الصفقات وتطبيق القواعد البيئية والاجتماعية وتحسين الحوكمة ودعم القدرات وتعصير أساليب العمل بما من شأنه أن يكرس استدامة المشروع وأن يضفي عليه الصبغة الهيكلية المرجوة.

من جهته، أكّد ممثل وزارة الصناعة أن القطاع يواجه جملة من التحديات والإشكاليات المتراكمة، تتطلب خطة إصلاح واضحة معتبرا أن عديد المشاريع المهيكلة دخلت حيز التنفيذ وستساهم تدريجيا في تحسين الإنتاجية والرفع من القدرة التنافسية للقطاع. وأضاف أن الوزارة تعمل على إزالة مختلف العراقيل الإدارية واللوجستية، ومتابعة تنفيذ المشاريع الاستثمارية، وتعزيز الحوكمة والنجاعة التشغيلية، إلى جانب التنسيق مع مختلف المتدخلين لتوفير التمويلات الضرورية وتسريع إنجاز المشاريع، بما يضمن استعادة القطاع لدوره الاستراتيجي في دعم الاقتصاد الوطني.

- **النقاش العام:**

وفي بداية النقاش، اعتبر رئيس اللجنة أن تسمية رئيس مدير عام على رأس المؤسستين خطوة تكتسي أهمية بالغة وتمثل مدخلا أساسيا لإرساء حوكمة ناجعة وتعزيز حسن التصرف داخل الشركة، خاصة في ظل المرحلة الدقيقة التي يمر بها قطاع الفسفاط والحاجة إلى قيادة قادرة على وضع رؤية إصلاحية واضحة ومتابعة تنفيذها.

واستفسر عن الجذور الحقيقية للأزمة المالية التي تتخبط فيها الشركة، وعن طبيعة الإجراءات والتدابير الإصلاحية التي ستُعتمد لإصلاح توازناتها المالية والارتقاء بقدراتها الإنتاجية مستقبلا، معبرا عن قلقه إزاء غياب معطيات مالية دقيقة وواضحة حول حجم مديونية الشركة وقدرتها الحقيقية على تحمّل أعباء مالية إضافية. وطالب بتقديم توضيحات دقيقة حول شروط هذا القرض، وخاصة آليات وآجال الخلاص، وتأثير أعبائه المستقبلية على الوضعية المالية للشركة وعلى المالية العمومية.

وشدد في هذا السياق على ضرورة تمكين اللجنة من القوائم المالية المحينة والمصادق عليها، وتقارير مراقبي الحسابات، وكل الوثائق المالية ذات الصلة، حتى يتسنى لأعضائها تكوين رؤية دقيقة وموضوعية حول الوضعية الحقيقية لكل من شركة فسفاط قفصة والمجمع الكيميائي التونسي، وتقييم نجاعة

التمويلات العمومية الموجهة إليهما ومدى قدرتهما على الإيفاء بالتزاماتهما المالية، بما يضمن اتخاذ قرارات تشريعية ورقابية تستند إلى معطيات دقيقة وموثوقة

هذا، واتسمت مداخلات النواب بالشمول والتنوع، حيث تناولت مختلف الجوانب المتصلة بمشروع القانون، ويمكن تصنيف أهم الملاحظات والاستفسارات التي أثيرت ضمن المحاور التالية:

∞الحوكمة والتصرف

استفسر النواب عن التشخيص الحقيقي والدقيق لأسباب تراجع أداء قطاع الفسفاط خلال السنوات الأخيرة، متسائلين عمّا إذا كانت الصعوبات المسجلة تعود أساسًا إلى تهالك المعدات وضعف الاستثمار، أم إلى اختلالات في منظومة التصرف الإداري والمالي، أو إلى إشكاليات مرتبطة بمنظومة النقل واللوجستيك، بما في ذلك شبهات سوء التصرف في هذا المجال.

كما تساءل النواب عمّا إذا تم إجراء مراجعة معمقة للحسابات المالية والعملياتية للسنوات الفارطة، بما يسمح بتكوين صورة دقيقة وشاملة حول الوضعية الحقيقية للشركة وتحديد مكامن الخلل والمسؤوليات. وأضافوا ضرورة الاستئناس بالتجارب الدولية المقارنة في مجال الصناعات الاستخراجية، خاصة من حيث العلاقة بين حجم اليد العاملة ومستويات الإنتاج، وكلفة الإنتاج، وكذلك من حيث احترام المعايير الصحية والاجتماعية والبيئية وانعكاسات النشاط المنجمي على العمال والمواطنين والأجيال القادمة.

∞ الوضعية المالية

تطرق النواب إلى الوضعية المالية الصعبة التي تمر بها شركة فسفاط قفصة، معربين عن انشغالهم إزاء عدم توفر معطيات مالية دقيقة وشاملة حول حجم مديونية الشركة وقدرتها الفعلية على استيعاب أعباء مالية إضافية، خاصة في ظل عدم توفر القوائم المالية المحينة للشركة.

وفي هذا الإطار، استفسر النواب عن الأسباب العميقة للأزمة المالية التي تعرفها الشركة، وعن طبيعة الإصلاحات والإجراءات التي سيتم اعتمادها لاستعادة توازناتها المالية والرفع من قدراتها الإنتاجية مستقبلا. وتساءلوا كذلك عن أسباب اللجوء المتكرر إلى ضمان الدولة لتأمين تمويلات الشركة، وما إذا كان ذلك يعكس محدودية قدرتها الذاتية على التمويل واستعادة توازناتها المالية.

كما عبّر عدد من النواب عن تحفظهم بشأن مدى قدرة القرض موضوع الاتفاقية على معالجة الإشكاليات الهيكلية التي تعاني منها الشركة، سواء على مستوى الإنتاج أو البنية التحتية أو منظومات التصرف، متسائلين عمّا إذا كان هذا التمويل يمثل حلا ظرفيا لتجاوز صعوبات آنية أم أنه يندرج ضمن

رؤية شاملة لإعادة تأهيل القطاع. وطالبوا بتوضيحات حول أسباب غياب الاستثمار في تجديد المعدات وتكوين احتياطات مالية لمجابهة الأزمات، كما دعوا إلى تقديم ضمانات بشأن حسن التصرف في الموارد العمومية مستقبلا.

☙ الإنتاج والموارد البشرية

استفسر النواب عن الطاقة الإنتاجية الفعلية لشركة فسفاط قفصة، وعن توزيعها حسب مختلف المواقع المنجمية ووحدات الإنتاج والغسل، بهدف الوقوف على الفارق بين الطاقات المتاحة ومستويات الإنتاج المحققة فعليا.

وطلب النواب توضيحات حول الكلفة التقديرية لإنتاج الحامض الفسفوري، ومدى تأثير مختلف مكونات الكلفة، وخاصة الموارد البشرية والطاقة والنقل، على تنافسية المنتجات التونسية. كما استفسروا عن مدى تقدم برامج إعادة تأهيل وتجهيز المغاسل ووحدات غسل الفسفاط، باعتبارها حلقات أساسية في تحسين جودة الإنتاج والرفع من القدرة التصديرية.

كما تساءلوا حول مدى تناسب حجم الموارد البشرية الحالية للشركة، مع مستويات الإنتاج المسجلة، داعين إلى إجراء تقييم موضوعي لمردودية اليد العاملة ومقارنة مؤشرات الإنتاجية وكتلة الأجور بالمعايير الدولية المعتمدة في قطاع الصناعات الاستخراجية. ودعا عدد من النواب إلى إعطاء الأولوية لخريجي الجامعات في الانتدابات المقبلة، معتبرين أن ذلك يمثل مدخلا لمعالجة جانب من الإشكاليات الاجتماعية.

☙النقل

أشار النواب إلى أنه تمت المصادقة سابقًا على عدد هام من القروض والتمويلات الموجهة لتطوير منظومة نقل الفسفاط وتحسين شبكة السكك الحديدية، مؤكدين ضرورة اضطلاع البرلمان بدوره الرقابي من خلال متابعة دقيقة لمآل هذه التمويلات والتثبت من مدى حسن توظيفها وتحقيق الأهداف المعلنة منها. كما أثاروا مسألة النقل الهيدروليكي للفسفاط باعتباره خيارا بديلا أو مكملا لمنظومة النقل الحالية، داعين إلى توضيح مدى جدواه الاقتصادية والتقنية، ومدى إمكانية إدماجه ضمن المنظومة اللوجستية القائمة، وخاصة علاقته بالنقل الحديدي. وطالبوا في هذا الإطار بتحديد الرؤية الاستراتيجية للدولة بخصوص منظومة نقل الفسفاط على المدى المتوسط والبعيد، بما يضمن نجاعة عمليات النقل وتقليص كلفتها وتحسين انتظام الإنتاج.

☙ البيئة والمياه

نظرا لارتباط الاتفاقية بمشروع تركيز وحدة متطورة لمعالجة المياه المستعملة (CAPSA)، تناول النواب مسألة التصرف في الموارد المائية المستعملة في النشاط المنجمي، وخاصة مدى الاعتماد على المياه الجوفية في العمليات الصناعية. وحذروا من أن الاستغلال المكثف لهذه الموارد قد يحد من إمكانية توجيهها نحو استعمالات أخرى ذات أولوية، خاصة في المجالات الفلاحية والمناطق الواحية وزراعة التمور، مؤكدين أهمية تطوير حلول تضمن الاقتصاد في المياه وإعادة استعمالها ضمن الدورة الإنتاجية.

كما طلب النواب توضيحات حول المواد المتفجرة المستعملة في عمليات الاستخراج المنجمي ومدى احترامها للمعايير البيئية والصحية المعتمدة. وفي السياق ذاته، أثاروا الانعكاسات البيئية للنشاط الصناعي المرتبط بمعالجة الفوسفات وإنتاج الأسمدة في منطقة قابس، خاصة على جودة الهواء والبيئة البحرية والتنوع البيولوجي، داعين إلى مزيد من الإجراءات للحد من الآثار السلبية وضمان التوازن بين النشاط الاقتصادي والمحافظة على البيئة.

☙الاستراتيجية والانفتاح الدولي

استفسر النواب عن أسباب عدم إنجاز دراسة استراتيجية شاملة لقطاع الفسفاط إلى حد الآن، رغم توفر الكفاءات والخبرات الوطنية القادرة على المساهمة في إعداد رؤية مستقبلية للقطاع، متسائلين عن مدى جدوى الاعتماد على مكاتب دراسات مختصة في هذا المجال. كما استوضحوا عن إمكانية الانفتاح على التجارب الدولية الرائدة، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها من بين الدول الكبرى في مجال صناعة الفسفاط، بهدف تبادل الخبرات واستكشاف فرص التعاون والاستثمار، بالنظر إلى وجود أوجه تشابه في بعض الخصائص الجيولوجية للموارد المنجمية.

ودعا النواب إلى تطوير مقاربة تجارية واستراتيجية أكثر استباقية تقوم على إبرام عقود طويلة المدى مع الأسواق العالمية الكبرى المستهلكة للفسفاط، على غرار الهند والبرازيل، وفق شروط وأسعار تراعي تطورات السوق الدولية وتعزز موقع تونس التنافسي.

وفي ختام تدخلاتهم، أكد النواب أهمية إشراك الأقطاب التكنولوجية الوطنية ومراكز البحث والجامعات في صياغة وتطوير الاستراتيجية الوطنية لقطاع الفسفاط، بما يسمح بالاعتماد على الابتكار والتكنولوجيا لتحسين الإنتاجية والرفع من القيمة المضافة للقطاع.

ردود الأطراف المعنية:

في تفاعله مع مجمل ملاحظات ومداخلات النواب، أكّد الرئيس المدير العام أن هناك اتفاقًا عامًا حول جملة من النقاط، أهمها أن الوضعية الحالية صعبة جدا، وأن المؤسسة تعاني من مديونية مرتفعة، حيث تم تداول تقديرات تتراوح بين 3000 و5000 مليار. وأوضح أن الشركة قبل سنة 2011 كانت تتمتع بوضعية مالية مريحة، إذ كانت تتوفر على سيولة هامة وأرصدة مالية بالبنوك، غير أن تراجع الإنتاج خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة، إلى جانب الخسائر السنوية المتراكمة وارتفاع المصاريف، أدى إلى استنزاف هذه الموارد، مشيرًا إلى أن الخسائر السنوية المباشرة وغير المباشرة بلغت في المعدل حوالي 400 مليون دينار. كما بيّن أن انخفاض الإنتاج إلى نحو 30% من الطاقة الإنتاجية، وتواصل الاحتجاجات والاضطرابات الاجتماعية، إضافة إلى تقادم المعدات وارتفاع كلفة صيانتها، كانت من أبرز الأسباب التي ساهمت في تعميق الأزمة.

وبخصوص الوضعية الحالية والإنتاج، بيّن أن النشاط يشهد حالة شبه شلل، وهو ما يجعل الأولوية القصوى تتمثل في المحافظة على استمرارية المنظومة الإنتاجية بداية من الاستخراج. وأشار إلى أن الهدف العاجل يتمثل في إعادة نسق النشاط تدريجيًا من خلال بلوغ مستوى إنتاج يقدر بحوالي 800 ألف طن من الفوسفات، منها 600 ألف طن موجهة للمجمع الكيميائي و200 ألف طن للتصدير، مذكّرًا بأن صادرات سنة 2025 لم تتجاوز 60 ألف طن. وأكد أن المؤسسة لا تعتبر تصدير الفوسفات الخام خيارًا استراتيجيًا نظرًا لضعف قيمته مقارنة بالفوسفات المثمن، إلا أنها قد تضطر إلى ذلك ظرفيًا لتوفير السيولة اللازمة. كما شدد على أن اللجوء إلى توريد الفسفاط، كما حصل في فترات سابقة، يبقى خيارًا استثنائيًا وغير مرغوب فيه، خاصة وأن البلاد تتوفر على احتياطات هامة وقدرات إنتاجية ذاتية.

من جهتهم، أوضح ممثلو المؤسسة أن أهداف الإنتاج تتمثل في بلوغ حدود 3.4 ملايين طن سنة 2026، على أن يرتفع إلى 4.2 ملايين طن سنة 2027 إذا توفرت الظروف الملائمة، مبينين أن هذا المستوى من الإنتاج سيضمن تزويد المجمع الكيميائي بحوالي ثلاثة ملايين طن، وتوفير نحو 700 ألف طن لفائدة المعمل الذي ينتظر استئناف نشاطه، إلى جانب تخصيص حوالي 500 ألف طن للتصدير. وأوضحوا أن الترفيع في الإنتاج سيكون تدريجيًا، باعتبار أن الاستثمار مرتبط مباشرة بعمليات اقتناء التجهيزات وبالانتدابات المبرمجة. وأشاروا إلى التراجع الكبير في إنتاجية العامل، حيث انخفض معدل الإنتاج من حوالي 1655 طنًا للعامل الواحد سنة 2010 إلى نحو 470 طنًا فقط خلال الفترة الممتدة بين 2011 و2025.

وفي معرض حديثهم عن آفاق القطاع، أكد ممثلو المؤسسة أن الفسفاط يمثل ثروة وطنية وقطاعًا استراتيجيًا لا يمكن الاستغناء عنه، مبرزين أن الاحتياطي المؤكد بالحوض المنجمي يقدر بنحو 480 مليون طن، إضافة إلى حوالي 370 مليون طن من الاحتياطي المحتمل، أي ما مجموعه 850 مليون طن، إلى جانب احتياطي هام بمنطقة نفطة يناهز 465 مليون طن، بما يرفع إجمالي المخزون الوطني إلى حوالي 1.3 مليار طن.

وبالنسبة للتزود بالمتفجرات والصيانة، أوضح الرئيس المدير العام أن المؤسسة تواجه صعوبات كبيرة في التزود بالمتفجرات الضرورية لعمليات التبشير، بسبب عدم خلاص المزودين، سواء شركة "السوكيمو" أو "كروشي غروب"، إضافة إلى عدم خلاص المؤسسات التي تتولى عمليات الصيانة والتدخلات الفنية البسيطة، مما أدى إلى حالة من الارتباك في التصرف اليومي. وأضاف أن المؤسسة تواجه صعوبات مع المزودين الذين تتراوح مستحقاتهم بين 33 مليونًا و50 مليارًا، وما ينجر عن ذلك من توقف بعض الخدمات ورفض عدد من المزودين مواصلة التعامل معها. من جهتهم، أفاد ممثلو المؤسسة بأن كمية المتفجرات المستعملة خلال سنة 2025 بلغت 6712 طنًا، مؤكدين أن هذه الكمية تتناسب مع حجم الإنتاج المنجز.

وفيما يتعلق بموضوع النقل، أوضح أن منظومة نقل الفسفاط تتكون من ثلاث حلقات أساسية: النقل داخل الحوض المنجمي من منصات الاستخراج إلى المغاسل، ثم نقل الفوسفات إلى المجمع الكيميائي، ويتم ذلك عبر السكك الحديدية أو عن طريق شركات خاصة. وأكد أن الأولوية تتمثل في تدعيم الإمكانيات الذاتية للمؤسسة، سواء من خلال دعم أسطولها أو تعزيز إمكانيات شركة النقل، وفي حال عدم كفاية هذه الإمكانيات يمكن الاستعانة بمتعاملين من القطاع الخاص، باعتبار أن الهدف الأساسي هو الاعتماد على القدرات الوطنية قبل اللجوء إلى الحلول الخارجية. وأضاف أن تطوير منظومة النقل لا يمثل سوى جزء من برنامج إعادة الهيكلة الشامل، الذي يتضمن جملة من المشاريع ذات المردودية السريعة، من بينها استرجاع نسبة هامة من المعدات القابلة لإعادة الاستغلال، بما يساهم في تحسين الإنتاجية وتقليص النفقات.

وأفاد ممثلو المؤسسة بخصوص الموارد البشرية، بأن عدد أعوان شركة فسفاط قفصة يبلغ حاليًا حوالي 4298 عونًا، مقابل 5741 عونًا بشركات البيئة، في حين تقدر كتلة الأجور السنوية بنحو 334 مليون دينار، موضحين أن هذه النسبة تظل مرتفعة مقارنة بمؤسسات مماثلة في دول منتجة للفوسفات، مثل المغرب وإسبانيا وبلجيكا. وأشاروا إلى أن المؤسسة انتدبت سنة 2013 حوالي 2700 عون وفق اعتبارات اجتماعية بالأساس، وهو ما مثّل عبئًا ماليًا وفنيًا، بالنظر إلى عدم توفر التأهيل

المطلوب لدى عدد من المنتدبين، وهو ما انعكس سلبًا على مردودية المؤسسة. كما أكدوا أن تطوير القطاع يقتضي مراجعة منظومة الحوكمة، معتبرين أن الإطار القانوني الحالي للمؤسسات العمومية يحد من قدرتها على التفاعل مع متطلبات السوق، ودعوا إلى مزيد من المرونة في إجراءات التصرف والاقتناء بما يعزز تنافسية المؤسسة.

وبالنسبة للبيئة والمياه والدور الاجتماعي، أشار الرئيس المدير العام إلى أن من بين الإشكاليات المطروحة ظاهرة الربط العشوائي بشبكات المياه في الجهات الداخلية، وما ينجر عنها من اعتداءات على تجهيزات المؤسسة، مؤكدا أن هذه المسألة تندرج ضمن برنامج الإصلاح المزمع تنفيذه. وشدد على أهمية إعادة صياغة الدور الاجتماعي للمؤسسة، حتى تضطلع بمسؤوليتها المجتمعية في مختلف الجهات المنتجة، من خلال دعم التنمية المحلية وتحسين المحيط البيئي وتفعيل دور شركات البيئة، بما يعزز علاقة المؤسسة بمحيطها ويكرس قبول المواطنين لنشاطها. كما شدد على ضرورة احترام الاشتراطات البيئية، خاصة في المناطق المتأثرة بالنشاط المنجمي، وتوفير الحماية البيئية وتحسين جودة الحياة لفائدة السكان، موضحًا أن شركات البيئة، التي تضم حوالي أحد عشر ألف عون، يمكن أن تضطلع بدور أكثر فاعلية إذا ما تم إعادة تنظيمها وتوجيهها للمساهمة في العناية بالفضاءات العامة والمدارس والمناطق المهمشة.

هذا وبيّن الرئيس المدير العام أن هناك اتفاقًا على التشخيص وعلى ضرورة التدخل الفوري، موضحًا أنه تم طلب هدنة لمدة شهرين لإعداد تصور استراتيجي وخطة عمل عملية. وأكد أن إعداد الدراسة الاستراتيجية لن يستغرق خمس سنوات، بل سيتم خلال الشهرين القادمين استكمال التصور الأولي، ثم اختيار مكتب الدراسات الذي سيتولى إنجاز الدراسة التفصيلية.

وأضاف أن الدراسات السابقة، رغم أهميتها، بقيت في كثير من الأحيان حبرًا على ورق ولم تمكّن من تعبئة التمويلات الكبرى، معتبرًا أن المطلوب اليوم هو إعداد دراسة تحظى بمصداقية لدى الممولين الدوليين. وأوضح أن هذا المسار يجب ألا يتجاوز سنة إلى سنة ونصف، على أن يفضي إلى إعداد مخطط أعمال واضح المعالم. وفي هذا الإطار، تم إعداد مقترح أولي يهدف إلى رفع الإنتاج إلى حوالي 7 ملايين طن سنة 2031، و7.7 ملايين طن سنة 2032، و8.3 ملايين طن سنة 2033، ثم 9.4 ملايين طن بعد سنة 2035.

وأكّد أن التصور الاستراتيجي بُني انطلاقًا من تشخيص ميداني شامل، أخذ بعين الاعتبار مختلف الإشكاليات المطروحة، وخاصة تقادم المعدات وضعف حوكمة المؤسسات والشركات البيئية، إضافة

إلى الحاجة إلى تعزيز الحوكمة الداخلية وتحسين نجاعة التصرف. وبيّن أن البرنامج ليس وثيقة سرية، وأنه يمكن عرض محاوره العريضة على أعضاء اللجنة.

وجدّد الرئيس المدير العام طلبه منح المؤسسة هدنة لمدة شهرين، حتى تتمكن من تأمين الحد الأدنى من متطلبات الاستمرارية، وخاصة خلاص أجور الأعوان، والتفرغ لإعداد الاستراتيجية واستكمالها وعرضها للمصادقة. وبيّن أن المشروع الاستراتيجي يرتكز على ثلاث مراحل متكاملة ويتطلب إنجازه توفير حد أدنى من الاستقرار.

وأضاف أن استراتيجية الإصلاح الشاملة سيتم الانطلاق في تنفيذها بعد استكمالها والمصادقة عليها، بما يتيح في أفق خمس إلى سبع سنوات بلوغ قطاع فسفاط مستدام، يحترم المعايير والاشتراطات البيئية ويستعيد توازنه المالي وربحيته. وبيّن أن الأولويات الحالية تفرض معالجة الملفات العاجلة، وفي مقدمتها ضمان خلاص الأجور، وإصلاح المعدات، والحد من الاحتجاجات، وتسوية الإشكاليات القانونية والتنظيمية. وأوضح أن الحكومة أبدت تفهمًا لهذا التوجه، معربًا عن أمله في أن تتيح الإصلاحات المزمع تنفيذها تحقيق انفراج ملموس بداية من سنة 2027. وأكد أن نجاح هذا المسار يقتضي العمل الجماعي وتضافر جهود جميع المتدخلين، داعيًا إلى التحلي بالصبر وإتاحة الوقت الكافي لإنجاز الإصلاحات.

بخصوص ضرورة توفير القوائم المالية للمؤسسات العمومية المقترضة، أكّدت ممثلة وزارة الاقتصاد والتخطيط أنه يتم العمل باستمرار على هذا الجانب بمناسبة كل عملية تمويل جديدة من خلال التزام المؤسسة المعنية بتوفير هذه القوائم والعمل على توفير الدعم الفني الضروري لها في هذا الاتجاه كما بينت أن تمويل المؤسسات العمومية أصبح يواجه صعوبات متزايدة، خاصة في ما يتعلق بالاقتراض الخارجي، مشيرة إلى أن الضمان المقدم من الدولة لم يعد في حد ذاته كافيًا لدى بعض الممولين بسبب هشاشة الوضعية المالية للمؤسسات.

كما أوضحت أن غياب القوائم المالية المصادق عليها لدى عدد من المؤسسات يمثل عائقًا رئيسيًا أمام تعبئة التمويلات الخارجية، مؤكدة أن الوزارة تعمل على مرافقة هذه المؤسسات لإعداد قوائمها المالية وتحسين حوكمتها. وأضافت أن احترام المعايير البيئية أصبح من الشروط الأساسية للحصول على التمويلات الدولية، مبرزة أن برامج التمويل الحالية تتضمن مكونات مخصصة للصيانة، وتوفير قطع الغيار، وإحداث مراكز صيانة، بما يضمن استدامة الاستثمارات وتحسين نجاعة استغلالها.

بخصوص اللجوء إلى ضمان الدولة في عملية التمويل، تم التذكير بأن الصيغ الأكثر اعتمادا في تمويلات المؤسسات العمومية تتمثل بالأساس في صيغة القرض المباشر للمؤسسة العمومية دون الحاجة

لضمان الدولة، وهو أمر مستبعد حاليا نظرا للوضعية المالية للمؤسسات المعنية، أو قرض للدولة التونسية يتم وضعه فيما بعد على ذمة المؤسسة المعنية، وهي صيغة من شأنها أن تضخم حجم الديون المباشرة للدولة، أو قرض مباشر للمؤسسة المعنية مع ضمان الدولة، وهي الصيغة الأكثر ملاءمة مع الأوضاع الحالية.

بخصوص الجوانب البيئية والاجتماعية، تم التأكيد على أن هذا البعد يحظى بحيز هام من مقتضيات اتفاقيات التمويل مع المؤسسات الأوروبية للتنمية، حيث يتم العمل باستمرار على اعتماد المعايير والقواعد الدولية في هذا المجال بما يكرس استدامة المشاريع ويساهم في تحسين مساهمتها في هذا المجال خاصة وأنه في العديد من الأحيان تكون هذه المسألة مطلب أولي للولوج إلى لآليات التمويل النظيفة التي تنطوي على شروط مالية تفاضلية دعما منها لكل توجه بيئي وإيكولوجي.

بخصوص مسألة صيانة المعدات والمنشآت التي تتم في إطار التمويل الخارجي، تم التأكيد على أنه يتم العمل باستمرار على ادماج هذا العنصر ضمن مكونات المشروع على غرار ما تم بالنسبة لمشروع TRANSTU، وذلك ضمانا لحسن استغلال المشروع وحماية المعدات والتجهيزات من خلال تأهيل مراكز الصيانة وضمان توفير قطع الغيار منذ عقد الصفقة مع المصنع أو المزود. وتم التصويت بالموافقة بأغلبية الأعضاء الحاضرين على مشروع القانون المذكور.

وفي بداية الجلسة، قدّم ممثلو وزارة الصناعة والمناجم والطاقة والمجمع الكيميائي التونسي عرضا مفصلا حول اتفاقيتي التمويل المبرمتين بين المجمع الكيميائي التونسي والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، مبرزين أن هاتين الاتفاقيتين تندرجان ضمن الجهود الرامية إلى ضمان استمرارية نشاط المجمع وتأمين التزود المنتظم بالمواد الأولية الأساسية اللازمة لإنتاج الأسمدة، بما يمكن من المحافظة على نسق الإنتاج وتعزيز مساهمة هذا القطاع في دعم الاقتصاد الوطني.

واستهل ممثلو المجمع عرضهم بالتأكيد على المكانة الاستراتيجية التي يحتلها المجمع الكيميائي التونسي، باعتباره مؤسسة وطنية ذات طابع سيادي تضطلع بدور محوري في المنظومة الاقتصادية الوطنية، وتمثل إحدى الركائز الأساسية للأمن الغذائي، بالنظر إلى دورها في إنتاج الأسمدة الموجهة للسوق المحلية وللتصدير. كما أبرزوا مساهمة المجمع في توفير مواطن الشغل والمحافظة على التوازن الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن كونه أحد أهم مصادر توفير العملة الصعبة للدولة، مؤكدين أن المحافظة على استمرارية نشاطه لا تمثل مصلحة خاصة بالمؤسسة فحسب، وإنما تعد مصلحة وطنية ترتبط باستمرارية أحد أهم القطاعات الإنتاجية بالبلاد.

وفي معرض تشخيصهم للوضعية الحالية للمجمع، أوضح ممثلوه أنه يواجه منذ سنوات جملة من الصعوبات المالية والهيكلية، تتمثل أساسا في تراكم الضغوطات المالية، وتراجع مستوى السيولة، وضعف القدرة على إنجاز الاستثمارات الضرورية لتجديد وسائل الإنتاج، إضافة إلى اضطراب التزود بالمواد الأولية، وهو ما انعكس سلبا على نسق النشاط الصناعي. ورغم هذه الصعوبات، أكدوا أن المجمع ما يزال يمتلك مقومات استعادة توازنه المالي والتشغيلي، باعتبار أن أصوله الصناعية لا تزال قائمة، وأن الطلب العالمي على الأسمدة يشهد تطورا متواصلا، إلى جانب استمرار توفر الأسواق الخارجية القادرة على استيعاب منتجاته، وهو ما يجعل النشاط في حد ذاته نشاطا مربحا متى توفرت السيولة الكافية لضمان استمرارية العملية الإنتاجية.

وأوضح ممثلو المجمع أن اللجوء إلى التمويل موضوع الاتفاقيتين لا يهدف إلى تغطية النفقات الجارية أو معالجة الخسائر المتراكمة، كما أنه لا يخصص لخلاص الأجور أو تمويل المصاريف التشغيلية العادية، وإنما يقتصر حصريا على تمويل اقتناء المواد الأولية الأساسية اللازمة لصناعة الأسمدة، والمتمثلة أساسا في الكبريت والأمونيا، باعتبارهما المكونين الرئيسيين في دورة الإنتاج، وهو ما سيمكن من ضمان استمرارية نشاط مختلف الوحدات الصناعية والحفاظ على نسق التصدير.

وفي هذا الإطار، تم تقديم تفاصيل الاتفاقية الأولى، حيث أوضحوا أنها تنص على توفير سقف تمويل بقيمة 70مليون دولار أمريكي، لمدة سداد تمتد على اثني عشر شهرا، وقد تم توقيعها بتاريخ 02 ديسمبر2025، وتعتمد صيغة المرابحة ذات الرصيد المتجدد، مع اعتماد هامش تمويل يعادل SOFR زائد 3.75 %، إضافة إلى عمولة تنفيذ بنسبة 0.4 %.

كما استعرضوا أهم مضامين الاتفاقية الثانية، التي تنص بدورها على توفير تمويل إضافي بقيمة 50 مليون دولار أمريكي، بنفس شروط الاتفاقية الأولى، سواء من حيث مدة السداد المحددة في اثني عشر شهرا أو من حيث صيغة التمويل القائمة على المرابحة ذات الرصيد المتجدد، وكذلك هامش التمويل المحدد بـSOFR زائد 3.75 % وعمولة التنفيذ المقدرة بـ0.4 %، مع الإشارة إلى أن الاتفاقيتين تم توقيعهما في التاريخ ذاته، أي 2ديسمبر 2025.

وبين ممثلو المجمع أن مجموع التمويل الذي توفره الاتفاقيتان يبلغ 120مليون دولار أمريكي، وهو ما سيمكن من توفير الموارد المالية الضرورية لاقتناء المواد الأولية في الآجال المطلوبة، وضمان انتظام التزود بالكبريت والأمونيا، بما يحول دون تعطل الوحدات الصناعية أو توقف خطوط الإنتاج.

وأضافوا أن هذا التمويل سيساهم كذلك في ضمان استمرارية إنتاج مختلف مصانع المجمع الكيميائي التونسي، والحد من الضغوطات المسلطة على السيولة، بما يسمح بتوجيه جزء من العائدات المتأتية من عمليات التصدير نحو تمويل برامج الاستثمار وتجديد وسائل الإنتاج، عوض توظيفها لتغطية الاحتياجات الآنية المتعلقة باقتناء المواد الأولية. كما أوضحوا أن الاتفاقيتين ستساهمان في تجاوز الصعوبات المرتبطة بفتح خطابات الاعتماد اللازمة للتوريد، وذلك من خلال اعتماد آلية ICR، بما من شأنه تسهيل عمليات التوريد، وضمان انتظام التزود بالمواد الأولية، وتعزيز استقرار الدورة الإنتاجية.

وأكّد المتدخلون أن هاتين الاتفاقيتين تمثلان آلية تمويل موجهة لدعم النشاط الإنتاجي للمجمع الكيميائي التونسي، ولا تندرجان ضمن تمويل النفقات الجارية أو معالجة العجز المالي للمؤسسة، وإنما تهدفان إلى المحافظة على استمرارية الإنتاج، ودعم القدرة التصديرية للمجمع، وتأمين تدفق العملة الصعبة، فضلا عن تعزيز مساهمة قطاع الأسمدة في دعم الأمن الغذائي الوطني والمحافظة على مكانة المجمع الكيميائي التونسي باعتباره إحدى المؤسسات الاستراتيجية للدولة.

النقاش العام:

وفي مستهل الجلسة، أكد رئيس اللجنة أهمية التمويل موضوع الاتفاقيتين باعتباره آلية لدعم نشاط المجمع الكيميائي التونسي وضمان حاجياته من الأسمدة، داعيًا إلى ضرورة تقييم انعكاساته على الوضعية المالية للمؤسسة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية. كما استفسر عن الأسباب التي أدت إلى اللجوء إلى هذا التمويل، وعن الوضعية المالية للمجمع وحجم مديونيته، مطالبا بتقديم توضيحات حول شروط اتفاقية المرابحة، خاصة فيما يتعلق بآليات وآجال الخلاص، وتأثير الأعباء المترتبة عنها على توازنات المؤسسة وعلى الضمان الممنوح من الدولة.

وقد تميّزت مداخلات النواب بتنوعها وثرائها، حيث شملت مختلف المسائل المرتبطة بمشروع القانون، وتوزعت أهم الملاحظات والاستفسارات التي أثيرت حول المحاور التالية:

تحديات الحوكمة والوضعية المالية

خلال مناقشاتهم، تناول النواب الوضع الراهن للمجمع الكيميائي التونسي من جوانب متعددة، أبرزها الحوكمة والتصرف والوضعية المالية. وجدّد النواب تأكيدهم أن تعيين رئيس مدير عام للمجمع خطوة ضرورية لتعزيز آليات الحوكمة وحسن التصرف داخل المؤسسة. وأعرب النواب عن قلقهم إزاء عدم توفر معطيات كافية حول حجم مديونيته وقدرته الفعلية على استيعاب تمويل إضافي. وطالبوا بتوفير

بيانات دقيقة ومفصلة حول ديون المجمع لدى حرفائه. كما دعوا إلى مراجعة نسب مساهمة الدولة في رأس مال المجمع الكيميائي بهدف التقليص منها.

وفي السياق ذاته، أولى النواب اهتماما خاصا لوضعية الشركة التونسية الهندية للأسمدة (تيفارت)، مؤكدين ضرورة التدخل العاجل لإنقاذ هذه المنشأة التي تمثل حلقة مهمة في سلسلة الصناعات الكيميائية الوطنية. وأشاروا إلى أن الشركة تواجه صعوبات هيكلية مرتبطة بتقادم المعدات الصناعية وتكرّر الأعطاب الفنية، وهو ما انعكس سلبًا على انتظام الإنتاج وقدرتها التنافسية. كما نبهوا إلى أن تراجع نسق النشاط وتراكم الصعوبات المالية الناتجة عن اضطرابات التزود والالتزامات المالية المتراكمة يستوجبان وضع تصور شامل لإعادة هيكلة الشركة، يأخذ بعين الاعتبار الجوانب التقنية والمالية والتجارية، بما يضمن استدامتها والمحافظة على دورها الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوطني والجهوي.

℘الجوانب التقنية للمرابحة

تطرق النواب إلى الجوانب الفنية المتعلقة بآلية التمويل المعتمدة، وخاصة طبيعة عقود المرابحة موضوع الاتفاقيات المعروضة، حيث أشاروا إلى أن هذه العقود تختلف عن القروض التقليدية من حيث طريقة احتساب الكلفة، باعتبار أنها تقوم على شراء السلعة وإعادة بيعها بهامش ربح معلوم.

وطالب النواب بتوفير مزيد من التوضيحات حول الشروط المالية لعقود المرابحة، وخاصة هامش الربح المعتمد، آجال الخلاص، الكلفة الجملية للتمويل، وكيفية مقارنتها بكلفة التمويلات التقليدية المتاحة، وذلك قصد تمكينهم من تقييم مدى ملاءمة هذا الخيار التمويلية والمحافظة على شفافية التصرف في الموارد العمومية.

℘التزود بالمواد الأولية والطاقة

أكد النواب أن ضمان استمرارية نشاط المجمع الكيميائي يرتبط بشكل مباشر بتأمين المواد الأولية الأساسية، وخاصة الأمونياك والكبريت، باعتبارهما من أهم المدخلات الضرورية لإنتاج الأسمدة. وفي هذا الإطار، اعتبروا أن الاعتماد على التوريد من الأسواق القريبة، وخاصة الجزائر، يمكن أن يمثل خيارا اقتصاديا واستراتيجيا بالنظر إلى القرب الجغرافي وانخفاض كلفة النقل، مقارنة بالاستيراد من أسواق بعيدة. كما تساءل النواب عن مدى إمكانية تطوير شراكة استراتيجية تونسية جزائرية تتجاوز مجرد عمليات التزويد التجاري، لتشمل الاستثمار المشترك في مجالات الطاقة والمواد الأولية، وخاصة

استغلال الإمكانيات المتوفرة في مجال المحروقات والغاز بما يدعم استدامة الصناعات الكيميائية في البلدين.

تنويع الأسواق الخارجية

أبرز النواب أن تنويع الأسواق الخارجية للمجمع يمثل خيارا استراتيجيا وليس مجرد توجه تجاري ظرفي، خاصة في ظل التحولات التي تشهدها الأسواق العالمية وتزايد الطلب على الأسمدة في القارة الإفريقية. وفي هذا السياق، أكدوا أن الانفتاح على إفريقيا جنوب الصحراء يمكن أن يساهم في تحسين الوضعية المالية للمجمع، وتنويع قاعدة الحرفاء، والتقليص من درجة الاعتماد على الأسواق التقليدية، بما يعزز قدرة المؤسسة على تحقيق مداخيل إضافية ودعم توازناتها المالية.

كما دعوا إلى وضع سياسة متكاملة لدعم التصدير تشمل توفير الحوافز اللازمة للمصدرين، وتطوير الربط اللوجستي والنقل البحري المباشر نحو الموانئ الإفريقية الكبرى، بما يمكن المجمع الكيميائي من الانتقال من موقع المنتج الوطني إلى موقع فاعل إقليمي مؤثر في سوق الأسمدة الإفريقية.

ردود الأطراف المعنية:

وبخصوص الوضعية المالية للمؤسسة، أفاد الرئيس المدير العام بأن هناك اتفاقا عاما على أن الشركة تمر بمرحلة مالية بالغة الصعوبة، في ظل ارتفاع حجم المديونية، الذي قُدّر بين 3000 و5000 مليار. وبيّن أن المؤسسة كانت قبل سنة 2011 تتمتع بسيولة هامة وأرصدة مالية بالبنوك، إلا أن تراجع الإنتاج على امتداد الخمس عشرة سنة الماضية، مقترنا بتراكم الخسائر السنوية وارتفاع المصاريف، أدى إلى تآكل هذه الموارد واستنزافها. كما أشار إلى أن حجم الخسائر السنوية المباشرة وغير المباشرة بلغ في المعدل حوالي 400 مليون دينار.

وفيما يتعلق بالاستثمار وحاجيات المجمع الكيميائي، أكّد أن شركة فسفاط قفصة والمجمع الكيميائي التونسي تمثلان حلقتين متكاملتين لا يمكن الفصل بينهما، موضحًا أن الإشكال الحقيقي لا يتمثل في توفر الفسفاط من عدمه، وإنما في تقادم التجهيزات ووسائل الإنتاج، وهو ما يستوجب تدخلا عاجلا واستثمارات كبرى، خاصة لفائدة المجمع الكيميائي، الذي تقدر حاجياته الاستثمارية بحوالي 8000 مليار، يخصص نحو 30 % منها للمشاريع البيئية. وأشار إلى أن عددًا من البرامج الاستثمارية يعود إلى سنوات 2011 و2012 و2013 ولم يتم استكماله. من جهتهم، أوضح ممثلو المؤسسة أن أهداف الإنتاج المبرمجة لدى فسفاط قفصة (3.4 ملايين طن سنة 2026 و4.2 ملايين طن سنة 2027) ستضمن تزويد

المجمع الكيميائي بحوالي ثلاثة ملايين طن، وتوفير نحو 700 ألف طن لفائدة المعمل الذي ينتظر استئناف نشاطه.

وفي معرض الرد على الاستفسارات المتعلقة بعقود المرابحة، أوضح ممثلو المؤسسة أن هذه الصيغة التمويلية تعتمدها البنوك الإسلامية وفق أحكام التمويل الإسلامي، حيث يتولى الممول اقتناء التجهيزات أو المواد المطلوبة ثم يعيد بيعها للمؤسسة بهامش ربح معلوم، عوضًا عن اعتماد الفائدة التقليدية. كما أشاروا إلى أن هامش الربح محدد ضمن الاتفاقيات المبرمة، وأنه يمكن مراجعته في صورة السداد المبكر، مبينين أن الممول يتولى خلاص المزود مباشرة، وهو ما يضمن حسن تنفيذ العملية التمويلية.

وفيما يتعلق بالتعاون الإقليمي، أوضح ممثلو المؤسسة أنهم يعملون على تعزيز التعاون مع كل من الجزائر وليبيا في مجال التزود بالمواد الأولية، وخاصة الكبريت والأمونياك، مع السعي إلى توسيع حضور الخبرة التونسية في المشاريع الصناعية بالجزائر.

وبالنسبة لمسألة الموارد البشرية والوضعية الاجتماعية، أفاد ممثلو المؤسسة بأن كتلة الأجور بلغت خلال سنة 2024 حوالي 470 مليون دينار، موزعة بين مختلف الشركات التابعة، وأن عدد مواطن الشغل المرتبطة بالمجمع يناهز 22 ألف موطن شغل، من بينها نحو 12 ألفًا بين شركة فسفاط قفصة وشركات البيئة. كما أبرزوا أن حجم كتلة الأجور يمثل نسبة مرتفعة مقارنة بالإنتاج الحالي، إذ قد تصل إلى نحو 50 % من قيمة الإنتاج، في حين لا تتجاوز هذه النسبة لدى المؤسسات المماثلة عالميًا 20 إلى 25 %، وهو ما يؤكد وجود هامش مهم لتحسين الإنتاجية. كما أكد ممثلو المؤسسة أن تطوير القطاع يقتضي مراجعة منظومة الحوكمة، معتبرين أن الإطار القانوني الحالي للمؤسسات العمومية يحد من قدرتها على التفاعل مع متطلبات السوق، ودعوا إلى مزيد من المرونة في إجراءات التصرف والاقتناء بما يعزز تنافسية المؤسسة.

وجدّد الرئيس المدير العام التأكيد على وجود توافق بشأن تشخيص وضعية الشركة وضرورة التدخل العاجل لمعالجتها. وأوضح أن التصور الأولي سيتم استكماله خلال هذه الفترة، يعقبه اختيار مكتب الدراسات الذي سيتولى إعداد الدراسة التفصيلية، مؤكدًا أن هذه العملية لن تمتد لسنوات كما قد يُتصور. وأضاف أن الدراسات السابقة، رغم ما تضمنته من تشخيصات ومقترحات، لم تفض في أغلب الأحيان إلى تنفيذ فعلي أو إلى استقطاب التمويلات الكبرى، مما يستوجب إعداد دراسة تتمتع بالمصداقية لدى الممولين الدوليين. وأشار إلى أن هذا المسار ينبغي ألا يتجاوز سنة إلى سنة ونصف، لينتهي بإعداد مخطط أعمال واضح وقابل للتنفيذ.

وبيّن أن التصور الاستراتيجي تم بناؤه استنادًا إلى تشخيص ميداني شامل، أخذ في الاعتبار مختلف الإشكاليات المطروحة، ولا سيما تقادم المعدات وضعف حوكمة المؤسسات والشركات البيئية، مؤكدًا أن البرنامج ليس وثيقة سرية، وأنه يمكن عرض محاوره الكبرى على أعضاء اللجنة. كما طلب تمكين المؤسسة من هدنة لمدة شهرين لتأمين الحد الأدنى من متطلبات استمرارية النشاط، وفي مقدمتها خلاص أجور الأعوان، بما يتيح التفرغ لإعداد الاستراتيجية واستكمالها قبل عرضها للمصادقة. وأوضح أن معالجة الملفات العاجلة، وخاصة تلك المتعلقة بالمزودين، تستأثر بجزء كبير من الجهد والوقت على حساب استكمال العمل الاستراتيجي.

وأضاف أن تنفيذ استراتيجية الإصلاح الشاملة سينطلق إثر استكمالها والمصادقة عليها، بهدف إرساء قطاع فسفاط مستدام خلال أفق يتراوح بين خمس وسبع سنوات، يستجيب للمعايير والاشتراطات البيئية ويستعيد توازنه المالي وربحيته. وأكد أن الأولويات الراهنة تتمثل في معالجة الملفات الأكثر استعجالًا، وفي مقدمتها تأمين خلاص الأجور، وإصلاح المعدات، والحد من الاحتجاجات، وتسوية الإشكاليات القانونية والتنظيمية. كما أشار إلى تفهم الحكومة لهذا التوجه، معربًا عن أمله في أن تثمر الإصلاحات المزمع تنفيذها انفراجًا ملموسًا بداية من سنة 2027، ومؤكدًا أن نجاح هذا المسار يبقى رهين العمل الجماعي وتضافر جهود جميع المتدخلين، بما يقتضي التحلي بالصبر وإتاحة الوقت الكافي لإنجاز الإصلاحات.

من جهتها، أكّدت ممثلة وزارة الاقتصاد والتخطيط أن تعبئة التمويلات لفائدة المؤسسات العمومية أصبحت تواجه تحديات متزايدة، خاصة على مستوى الاقتراض الخارجي، مبيّنة أن ضمان الدولة لم يعد، بمفرده، كافيا لإقناع بعض الممولين في ظل هشاشة الوضعية المالية لعدد من المؤسسات.

كما أوضحت أن غياب القوائم المالية المصادق عليها يمثل أحد أبرز العوائق أمام الحصول على التمويلات الخارجية، مشيرة إلى أن الوزارة تعمل على مرافقة هذه المؤسسات لإعداد قوائمها المالية والارتقاء بمنظومة الحوكمة لديها. وأضافت أن الالتزام بالمعايير البيئية أضحى شرطًا أساسيًا للنفاذ إلى التمويلات الدولية، مبرزة أن برامج التمويل الحالية لا تقتصر على الاستثمار، بل تشمل أيضًا مكونات موجهة للصيانة، وتوفير قطع الغيار، وإحداث مراكز صيانة، بما يضمن استدامة الاستثمارات وتحسين نجاعة استغلالها. وقد تم التصويت بالموافقة بإجماع الحاضرين على مشروعي القانونين المذكورين.

قرار اللجنة:

- الموافقة على مشروع القانون عدد 49-2026 بأغلبية الحاضرين.
- الموافقة على مشروعي القانونين 50-51 باجماع الحاضرين.

رئيس اللجنة	**مقررة اللجنة**
ماهر الكتاري	**زينة جيب الله**